الوجود بين الواجب والممكن عند الطوسي

عمر فرج زوراب
كلية الآداب – جامعة مصراته

مقدمة:

ينحو الطوسي في هذه المسألة منحنى الشيخ ابن سينا، فيؤكد أن انفكاك الماهية عن وجود الواجب محال، وهو بذلك يخالف الفخر الرازي الذي اضطرب في هذا الموضوع اضطراباً شديداً، حيث أوضح الأخير أن الوجود لا يقع على الموجودات بالاشتراك اللفظي واستدل على ذلك بدلائل كثيرة فحكم بأن الوجود شيء واحد في الجميع على السواء وصرح بأن وجود الواجب مساو لوجود الممكنات وبالتالي وجود عارض لماهيته وماهيته إذن غير وجوده[1].

لا يوافق الطوسي على قول الرازي هذا، إذ يرى أن منشأ الغلط في قول الرازي هو الجهل بمعنى الوقوع بالتشكيك، فإن الوقوع بالتشكيك على أشياء مختلفة إنما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي وقوع العين على مفهوماته بل بمعنى واحد في الجميع، ولكن لا على السواء وقوع الإنسان على أشخاصه، بل على الاختلاف، أما بالتقدم والتأخر وقوع المتصل، على المقدار، وعلى الجسم ذي القار، وأما بالأولوية وعدمها، وقوع الواحد على ما ينقسم أصلاً، وعلى ما ينقسم بوجه آخر غير الذي هو به واحد، وأما بالشدة والضعف، وقوع الأبيض على الثلج والعاج، والوجود جامع بجميع هذه الاختلافات، فإنه يقع على العلة ومعلوها بالتقدم والتأخر وعلى الجوهر والعرض بالأولوية وعدمها، وعلى القار وغير القار كالسواد والحركة بالشدة والضعف بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلاثة والمعنى الواحد المقول على أشياء مختلفة، لأعلى السواد يمتنع أن يكون ماهية أو جزء ماهية لتلك الأشياء، لأن الماهية لا تختلف ولا جزؤها[2].

(1) هاني نعمان فرحات، مسائل الخلاف بين الرازي والطوسي ، ص106، 110.
(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

استلمت الورقة بتاريخ 02 مارس 2020، وروجعت بتاريخ 8 أبريل 2020، وقبلت بتاريخ 9 أبريل 2020، ومتاحة على الانترنت بتاريخ 12 أبريل 2020

- بعض آراء الطوسي في واجب الوجود:

يرى الطوسي في شرح الإشارات ويؤكد أن الوجود عين الماهية فيما يخص الواجب، أما غير الواجب فهو ليس بماهية ولا جزء ماهية بل هو أمر عارض كالبياض المقول على بياض الثلج، وعلى بياض العاج، ذلك لأن بين طرفي التضاد الواقع في الأوان، أنواعاً من الأوان لا نهاية لها بالقوة ولا أسامي لها بالتفصيل[1].

يرى الطوسي في رده على الرازي الذي تصور أن للماهية ثبوتاً في الخارج دون وجودها قولاً فاسداً، لأن كون الماهية هو وجودها، والماهية لا تتجرد عن الوجود إلا في العقل لا بأن تكون في العقل منفكة عن الوجود، فأن الكون في العقل أيضاً وجود عقل، كما أن الكون في الخارج وجود خارجي، بل بأن العقل من شأنه أن يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود، وعدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه، فاتصاف الماهية بالوجود أمر عقلي، ليس كاتصاف الجسم بالبياض، فإن الماهية ليس لها وجود منفرد، ولعارضها المسمى بالوجود، وجود آخر، حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول، بال الماهية إذا كانت فكونها هو وجودها[2].

أما في تجريد الاعتقاد فنرى الطوسي أكثر وضوحاً إذ يصر بأن الوجود زائد على الماهيات إلا وجود واجب، ولقد استدل على ذلك بوجوه عدة لا تخلو في نتيجة الأمر عن استدلالات الفلاسفة بشكل عام، إذ يوضح: (أن الوجود يغاير الماهية وإلا تحدث الماهية أو تنحصر أجزائها، لانفكاكها تعقلاً ولتحقيق الإمكان وفائدة الحمل والحاجة إلى الاستدلال وانتقاء التناقض وتركيب الواجب وقيامه بالماهية من حيث هي هي، فزيادته في التصور"[3]، أي أن القيام الوجود بالماهية من حيث هي هي إنما يعقل في الذهن والتصور لا في الوجود الخارجي لاستحالة تحقيق ماهية ما من الماهيات في الأعيان المجردة عن الوجود[4].

أما وجود واجب الوجود فوجوده عين ماهيته و حقيقته، إذ لا يعقل أن يزيد وجوده ونسبته عليه وإلا لكان ممكنا[5]، فالوجود المعلوم هو المقول بالتشكيك أما بالخاص به فلا[6].

ولقد أوضح الحلي في شرحه للتجريد أن الطوسي متأثر بما أورده (بهمينار) في التحصيل أما التأثير هذا فهو واضح في قول الطوسي أن الوجود مقول بالتشكيك على ما تحته، والمقول بالتشكيك على أشياء يمتنع أن يكون نفس الحقيقة أو جزء منها، بل يكون دائماً خارجاً عنها لازماً لها كالبياض المقول على بياض الثلج وبياض العاج لا على السواء، فهو ليس بماهيته ولا جزى ماهية، بل هو لازم من خارج وذلك لأن بين طرقي التضاد الواقع في الأوان أنواعاً من الألوان لا نهاية لها بالقوة ... "[7].

أما الرسالة النصيرية وتلخيص المحصل فنراه يؤكد أن الوجود هو عين الماهية أيضاً[8]، فهو يوضح في رده على صدر الدين القونوي أن واجب الوجود له كان له وجود وماهية لكان مبدأ لكل اثنين، وكل اثنين محتاج إلى واحد مبدأ الاثنين، والمحتاج إلى مبدأ لا يكون مبدأ الكل[9]، فإن قيل

([1]) المرجع السابق، ص224.
([2]) الطوسي، شرح الإشارات، ص463.
([3]) الطوسي، تجريد الاعتقاد، ص15، 18.
([4]) الحلي: الأسرار الخفية في العلوم العقلية، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قسم إحياء التراث الإسلامي، بدون تاريخ، ص413-414.
([5]) الطوسي : تجريد الاعتقاد، ص54.
([6]) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
([7])الطوسي ، تجريد الاعتقاد، ص55. انظر كذلك شرح الإشارات ص459، 460.
([8])الطوسي ، الرسالة النصيرية، 4،5. قارن أيضاً تلخيص المحصل للطوسي، مطبوع مع محصل الرازي، القاهرة، الطبعة الحسينية، 1323 هـ، ص110، 111.
([9]) الطوسي : الرسالة النصيرية ص 4-5.

الماهية قيل الماهية على تقدير تقدمها على الوجود لا تكون موجودة ولا معدومة، إذن يكون مبدأ الموجودات غير موجود وهذا محال[1].

ويرى الطوسي في رده على صدر الدين القونوي أن الألفاظ التي لها مفهوم واحد على كثيرين ينقسم إلى قسمين، أحدهما أن يكون ذلك المفهوم في أحاد تلك الكثيرين بالسواء وهو كالإنسان في زيد وعمر، وكالفرس في هذا الفرس وظلك الفرس، وتسمى تلك الألفاظ بالمتواطئة ويكون حكمها فيما يقتضي تلك المفهومات حكماً واحاً كما ذكره (أي القونوي)، أو القسم الآخر، أن يكون المفهوم في تلك الكثرة لا على السواء، بل أما أن يكون في بعضها أقدم أو أشد أو أولى أو أكثر، وهو كالأبيض على الثلج والعاج، والموجود على الجوهر والعرض، وفي هذا القسم لا يجب أن تكون مقتضيات تلك المفهومات واحدة، بل ربما تختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء الشمس والقمر وضوء النار، وضوء الشمس يقتضي زوال العشي دون سائر الأضواء ومثل اسم العلم الذي يكون بعد ما يقع عليه مفهوماً بديهياً وبعضه مكتسباً، وبعضه فعلياً يوجب وجود معلومة، وبعضه فعلياً لا يوجب ذلك[2].

اذن الواجب عند الطوسي قائم بذاته من غير عروض لا هي وفي غير الواجب عارض لمهيته، ثم العارض لمهيته يقتضي للجسم والمادة ان لا تكونه تلك المهية قائمة بغيرها وفي الصورة والعرض يقتضي قيامهما بمحل وكما أنه ليس لقائل إن يقول لو كان الضوء والعلم مقتضين لزوال العشي لوجود المعلوم، لكان كل ضوء وعلم كذلك، وليس كذلك[3]. فثبت أن من الوجود ما يقتضي أن لا يكون عارضاً لمهيته ومنه ما يقتضي أن يكون عارضا[4].

- واجب الوجود وممكن الوجود عند الطوسي :

يتبع الطوسي في هذه المسألة طريق ابن سينا أن الوجود ينقسم إلى الواجب لذاته والممكن لذاته. والممكن لذاته هو محتاج إلى مؤثر أو الغير وهو أما واجب وأما ممكن فأما أن ينتهي إلى واجب أو يدور الاحتياج أو يتسلسل إلى غير نهاية[5].

ويوضح أن كل سلسلة مترتبة على علل ومعلومات، سواء كانت متناهية أو غير متناهية فلا يخلو: أما أن تكون مشتملة على علة غير معلومة أو تكون مستلمة عليها. والقسم الأول يقتضي احتياجها غلى علة خارجية عنها، وهي طرف لها لا ملة. ولا يمن أن تكون تلك الخارجة عنها معلومة، لأن السلسلة المفروضة لا تكون سلسلة تامة، بل تكون قطعة من سلسلة تامة. والقسم الثاني يقتضي اشتمالها على طرف فعلى التقديرين لابد من طرف، والطرف واجب، اذن قل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته، وهو المطلوب[6].

أما في (فصول العقائد) فإن الطوسي قد اتبع الفلاسفة في اثبات واجب الوجود، إذا يؤكد أن (وجود كل شيء أما أن يكون من غيره أو لم يكن. والأول ممكن الوجود، والثاني واجب الوجود، والموجودات بأسرها منصرة فيها. والممكن إذا كان وجوده من غير فإذا لم يتعين ذلك الغير لم يكن له وجود وإذا لم يكن له وجود لم يكن لغيره عنه وجود لاستحالة كون العدم موجوداً) [7].

كما يؤكد أن (كل من عرف حقيقه الواجب والممكن كما قلنا، عرف بأدني فكر أنه لو لم يكون في الوجود واجب الوجود لم يكن لشيء من الممكنات وجود أصلاً. لأن الموجودات حينئذ كلها تكون

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها.
(2) الطوسي : الرسالة النصيرية، ص 5-6، وأيضا شر الاشارات ص 460.
(3) الطوسي : الرسالة النصيرية: ص 6 وأيضا تلخيص المحصل، ص 111.
(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(5)الطوسي : الاشارات ص 446-448. وأيضاً تجريد الاعتقاد 68.
(6) المصدر السابق، ص 455.
(7) الطوسي : فصول العقائد، مراجعة: شاكر العراف وحميد العرف وحميد الخالص، مطبعة المعارف، بغداد، 1960، ص 2.

ممكنة، والممكن ليس له من نفسه وجود ولا لغيره عنه وجود. فلا بد من وجود واجب الوجود لتحصيل وجود الممكنات فيه[1].

إذن واجب الوجود لا يمكن عدمه، لأنه إذا لم يكن وجوده من غيره كان واجبا من غير اعتباراً لغيره فلا يمكن فرض عدمه. وبهذا الاعتبار يقال له: الباقي والازلي والأبدي والسرمدي، وباعتبار أن وجود ما عداه منه يقال له: الصانع والخالق والبارئ[2].

ويعتبر الطوسي من القائلين بتماثل الأجسام لثبات الهيولي لا لثبات الجوهر الفرد الذي نادى به الرازي من قبل والذي عده من الأدلة المقتنعة لثبات واجب الوجود ولثبات معجزات الأنبياء. فالطوسي في مسالة الجوهر الفر رافض كل ما قاله الرازي.

- الوجود الذهني عن الطوسي :

يتبنى الطوسي في مسألة الوجود الذهني ما أورده ابن سينا ويتفق معه حيث أننا وجدنا في (شرح الإشارات) وهو يرد على اعتراضات الرازي الكثيرة مثبتاً للصورة الذهنية نافياً للمثل الأفلاطونية وهو يرى في قول الرازي القائل (إن لزم من قول الشيخ إثبات الصورة الذهبية فإنما لزم فيمالا يكون موجوداً، أما المحسوسات التي لا تدرك إلا إذا كانت موجودة، فيتحمل أن يكون إدراكها إضافة للمدرك إليها، قولاً غير صحيح، لأن الإدراك معنى واحد، إنما يختلف إضافته إلى الحس والعقل فإذا دلت ماهيته في موضوع على كونه أمراً غير مضاف عرضت له الإضافة، وعلم قطعاً أنه ليس نفس الإضافة أينما كان) [3].

كما يرى الطوسي في قول الرازي القائل: (إن الصور الذهنية، إن لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلاً، وإن كانت مطابقة فلابد من أمر في الخارج وحينئذ لم لا يجوز أن يكون الإدراك حالة نفسية بين المدرك وبينه، حتى يكون الإدراك إضافة، وبأن الصورة المتخيلة لا يجوز أن تكون موجودة قائمة بأنفسها، كما قاله أفلاطون، أو بغيرها من الأجرام الغائبة عنا وهذا وإن كان مستبعداً لكنه بالقياسي إلى التزام صورة السماء في الذهن، مساوية للسماء، غير مستبعد) [4].

قولاً غير صحيح أيضاً، ويؤكد في الجواب الأول، أن من الصورة ماهية مطابقة للخارج وهي العلم، ومنها ما هي غير مطابقة للخارج وهي الجهل، أما الإضافة فلا تعتبر فيها المطابقة وعدمها، لامتناع وجودها في الخارج، فلا يكون الإدراك بمعنى الإدراك بمعنى الإضافة علماً ولا جهلاً، وعن الثاني أن أفلاطون لم يذهب هو ولا غيره إلى أن المحاولات المناقضة لأنفسها موجودة في الخارج، ولا أمكن أن يذهب إلى ذلك ذهب، وأما القول بكون الصورة المدركة، في جسم غائب عن المدرك، فليس بمستبعد فقط، بل إنما هو مع ذلك من المحاولات الظاهرة، وليس كذلك القول بأن صورة السماء منطبقة في آلة الإدراك، أو في القوة المدركة الحالة فيه، اللذين لاحظ لهما في الصغر والكبر من حيث ذاتهما [5].

إذن نستنتج مما سبق أن الطوسي يذهب إلى التأكيد على ضرورة القول بالصورة الذهنية وهو نفس ما ذهب إليه ابن سينا في (الإشارات والتنبيهات) أما بعد عصر نصير الدين الطوسي وقبل عصر الميردماد والشرازي، وهي مرحلة الشيرازيين أتباع صدر الدين الأشتكي وجلال الدين الدواني

([1]) المصدر السابق، الصفة نفسها.
([2]) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
([3]) الطوسي ، الرسالة النصيرية، ص5-6. انظر أيضاً شرح الإشارات، ص460-461.
([4]) الطوسي : شرح الإشارات، ص364.
([5]) المصدر السابق، ص363.

وغيرهما، فقد اشتد البحث في مسألة الوجود الذهني بصورة ملفتة للنظر، وظهرت آراء فيما كانت تعبيراً عن الهروب من الإشكالات التي آثارها المتكلمون غيره بصدد الوجود الذهني[1].

- الوجود بين الوحدة والكثرة:

لقد أكد الطوسي بأن المتكلمون أنكروا كون التعيين أمراً ثبوتياً واحتجوا على ذلك بعدة أمور وهي:

- الأمر الأول: أنه لو كان التعيين أمراً ثبوتياً لكان مساوياً لسائر التعيينات في الماهية المسماة بالتعيين، ويمتاز كل واحد منها عن صاحبه بخصوصية، فيلزم أن يكون للتعين تعين آخر إلى غير النهاية.
- الأمر الثاني: وهو أن التعين لو كان أمراً ثبوتياً استحال انضمامه إلى الماهية إلا بعد وجود الماهية، لكن الماهية لا توجد إلا بعد التعين، فإن كان هذا التعين هو الأول لزم الدول، وإن كان غيره كان الشيء الواحد متعيناً مرتين وهو الحال.
- الأمر الثالث: وهو أن التعين إذا كان أمراً مغايراً للماهية استحال أن يكون الوجود القائم بأحدهما هو الوجود القائم بالآخر، لاستحالة قيام الصفة الواحدة بمحلين، بل يكون وجود كل واحد منها غير وجود الآخر، فيون الشيء الواحد ليس بواحد، بل اثنين ثم الكلام فيها كما في الأول، فالشيء ليس بواحد، بل اثنين ثم الكلام فيها كما في الأول، فالشيء ليس بواحد، بل أمور غير متناهية[2].

ويرد الطوسي على هذه الأمور أو الحدد التي أوردها المتكلمون فيما يخص الوحدة والكثرة، بحجج ثلاثة يعارض فيها المتكلمون الذين قالوا بأن التعين أمراً ثبوتياً زائداً.

حيث يقول الطوسي : في رده على الحجة الأولى التي أوردها المتكلمون، (إنما تتوجه على تقدير ثبوت تعين كلي يشترك فيه التعينات ما به المغايرة بين المثلثين، وهو لا يكون مشتركاً فيها، فلم يكن تعينا. والمراد أهميتها من التعين ما به المغايرة قولاً عرضيا. ويمتاز كل واد منها عن الأخر بنفسه، لا بتعين أخر، فلا يلزم من ذلك أن يكون لتعين تعين.

والحجة الثانية: القائلة بأن التعين لو كان ثبوتيا لاستحال انضمامه إلى الماهية إلا بعد وجود الماهية – فليس بصحيح، لأن التعين هو الذي يوجد الماهية بسبب انضمامه إليها ولا يلزم من ذلك دور وال ثبوت التعين مرتين.

أما الحجة الثالثة- القائلة بأن وجود الماهية غير وجود التعين، فهما اثنان، بل أمور غير متناهية وليس بصحي أيضاً، لأن الماهية توصف بالوجود بسبب اتصافها بالتعين، وكما أن الماهية المغايرة للوجود لا توصف بالوجود من حيث هي مغايرة للوجود، كذلك التعين لا يوصف بالوجود من حيث هو تعين. أما الماهية المعينة فموجود واحد[3].

الوجود بين العلة والمعلول:

وهنا يرى الطوسي في مسألة (كون الشيء مؤثراً في غيره متصور تصوراً بديها) بأن هذا المعنى هو الذي يسميه الفلاسفة بالفعل والانفعال الذين عدهما المصنف في الأعراض النبيه وأنكر وجودها، وذكر أنهما كانا موجودين لزم التسلسل في كل واحد منهما[4]. أما ما يخص المعلول الواجد بالشخص فأنه يستحيل أن يجتمع عليه علتان مستقلتان وإلا لكان مع كل واحد منهما واجب الوقوع،

(1) د. عباس محمد حسين سليمان، دراسات في الفلسفة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص152.
(2) الطوسي : تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، دار الأضواء، الطبقة الثانية، بيروت – لبنان، 1985، ص231.
(3) المصدر السابق، ص 232.
(4) الطوسي : تلخيص المحصل، ص 235.

فيمتنع استناده إلى الأخر ، فيستغني كل واد منهما عن كل واد منهما، وهو مال. ويؤكد صحة إذا كان المراد من الامتناع والاستقلال كون كل واحد من العلتين تاماً وبالفعل، أي مشتملاً على العل الأربعة وشرائطها. كما أن العلة الواحدة يجوز أن يصدر عنها أكثر من معلول واحد، خلاقاً للفلاسفة والمعتزلة ، كما أن العلة العقلية يتوقف إيجابها لأثرها على شرط منفصل، كما أن العلة العقلية يجوز أن تكون مركبة، خلافاً للأشاعرة الذي ال يقولون بعلية العم بالمقدمات للعلم بالنتيجة. بل يقولون: بأن الله تعالى يخلق العلم بالنتيجة[1].

كما أننا وجدنا الطوسي في كتابة "مصارع المصارع" يقول: "أن وجود المعلولات في نفس الأمر يتقدم على ماهيتها وعند العقل متأخر"[2].

واستدل على أن كلا من الماهية والوجود العام أمران عقليان اعتباريان، والوجود المنبسط ليس مبايناً لذات الواجب على ما ذكرناه، والمجعول بالذات يجب أن يكون أمراً محققاً في الخارج مبايناً للفاعل واعتبارية الأخيرين ظاهرة، واعتبارية الأولى، وأن الأصل في التحقيق هو الوجود والماهية أمراً اعتبارياً. وأيضاً يجب أن يكون المعلول مناسباً للعلة والعلة هي محض الوجود، فكيف تصدر منه الماهية التي لا منسابة لها أصلاً[3].

الوجود الإلهي: (الذات والصفات)

أن ماهية الله تعالى مخالفة لسائر الماهيات بعينها، خلافاً لمن يرون أن ذات الله سبحانه وتعالى مساوية لسائر الذوات في الذاتية، كما يرى ابن سينا: أن ماهية نفس الوجود، والوجود المسمى مشترك فيه بين كل الموجودات.

يقول الطوسي : "أن أكثر المعتزلة ذهبوا إلى أن جميع الذوات متساوية في الذاتية، لأن المفهوم من الذات عندهم هو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، والصفات التي أثبتوها لله دون غيره، هي صفة الإلهية"[4].

أما ابن سينا فقال: "الماهية الله تعالى نفس الوجود مقيدة بال عروض لماهية، وماهية الممكنات معروضات للوجود، وهي متخالفة وخالفة لنفس الوجود. فإذن لا يكون بين ماهية الله تعالى وسائر الماهية مشاركة بوجه البته. وإنما تكون المشاركة بين ماهية الله تعالى ووجود الممكنات"[5].

أما بخصوص التركيب فإن الطوسي يرى أن ماهية الله سبحانه وتعلى غير مركبة، لأنها لو تركبت لافتقرت إلى كل واحد من أجزائها، فكانت الماهية ممكن على ما تقدم[6].

وفيما يخص الاستدلال بحدوث الأجسام وإمكانها بحدوث الأعراض وإمكانها على وجود الله، فكما نعلم أ، العام أما جواهر وأما أعراض وقد يستدل بكل واحد منهما على وجود الصانع سبحانه إما بإمكانه أو حدوثه. فالأول هو الاستدلال بحدوث الأجسام، أما الثاني فالدليل عليه هو المحدث ممكن، كل ممكن فله مؤثر، أما أن المحدث ممكن فلأن المحدث هو الذي كان معدوماً، ثم صار موجوداً.

ويجيبنا نصير الدين الطوسي عن ذلك بقوله: "الممكن قابل الوجود والعدم، بل نعني به أن تلك الماهية متفردة في ال الوجود والعدم، بل نعني به أن الماهية لا يمتنع في العقل بقاؤها كما كانت، ولا يمتنع في العقل بطلانها"[7].

([1]) المرجع السابق، ص 236، 237.
([2]) الطوسي : مصارع المصارع، حققه وقدم له د. فيصل بدير عون، دار الثقافة للنشر والطبع، القاهرة، بدون تاريخ ص 66.
([3]) النراقي: في الوجود والماهية، تحقيق: حسن مجيد العبيدي، منشورات بين الحكمة، بغداد، 2007، ص 105.
([4]) الأمدي: أبكار الأفكار، تحقيق: د. أمد المهدي، مطبعة دار الكتاب والوثائق، القاهرة، 2002 ص 227.
([5]) المرجع السابق، ص 228.
([6]) تجريد العقائد: 115.
([7]) الطوسي : تلخيص المصل، ص 519.

وليس ثمة شك في أن الطوسي من الشخصيات البارزة التي انتشر برهان الصديقين على يدها بشكل واسع، خاصة في الوسط الكلامي، لكن هذا لا يعني أنه أول من أظهر الاستدلال ببرهنا الصديقين في الوسط الكلامي كما يرى بعض الباحثين. فأنه قد سبقه إلى ذلك الفخر الرازي والأمي، وغيهما من المعتنين بالعلوم العقلية[1].

([1]) المرجع السابق، ص 521.

نتائج البحث:

1) أن الوجود هو نفس الماهية في الواجب والممكن على حد سواء، وهذا الرأي هو لبعض علماء الكلام كأبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن البصري المعتزلي، وغير أن أصحاب هذا الرأي يرون – أنه وإن كان الوجود نفس ماهية الشيء – إلا أنه في الواجب غيره في الممكن، وليس الوجود إلا من قبيل الألفاظ المشتركة[1].

2) أن الوجود له معنى واحد في الواجب والممن جميعاً وهو زائد عليهما، ويعزي هذا الرأي إلى كثير من علماء المعتزلة.

أما الرأي الثالث في علاقة الماهية بالوجود فيذهب إلى أنه لا ماهية لله عز وجل، بل هو الوجود المجرد بشرط سلب العدم عنه، ووجوده غير مشترك فيه، أما سائر الممكنات فلها ماهيات زائدة على وجودها.

وهذا الرأي الأخير هو ما ق ال به الحكماء وعلى رأسهم الفارابي وابن سينا، وجاء من بعدهم نصير الدين الطوسي ، الذي هو موضوعنا في هذا البحث.

ويمكننا الآن أن نبين موقف الطوسي وهو يتعرض لهذه المسألة من خلال رده على صدر الدين القونوي بعرض السؤال التالي على الطوسي ، وهو "هل الماهيات الممكنة مجعولة أو غير مجعولة؟ "إلى قوله: "وتعيين الفائدة الحاصلة من كل منهما"[2].

فيجيب الطوسي على هذا السؤال قائلاً: "لمراد في قولهم: الماهيات ليس بمجعولة هو أن السواد مثلاً لا يكون سواداً بجعل جاعل، وذلك أنا إذا فرضنا سواداً في الأول ثم أوردنا عليه جعل الجاعل، استحال أن يغيره الجاعل مما فرضناه أولاً، فكذلك الوجود، فإن الجاعل لا يجعل الوجود وجوداً، وذلك لامتناع تحصيل الحاصل، ولو كنا قلنا: هل للجاعل أن يجعل الحق، نعم، له أن يبدع السواد، وأن يجعل السواد موجوداً، بل الحق أن جميع الماهيات الموجودات مجعولة، جاعلها سبحانه وتعالى، وإذا قلنا: الماهيات الممكنة صارت منسوبة إلى الوجود فإن الإمكان لا يمكن أن توصف به الماهية من حيث هي ماهية فقط، وإنما يمكن أن توصف به إذا قيست إلى الوجود أو إلى العدم[3].

وأما قوله: "هل من كونها ماهيات فقط أمور وجودية؟ فإن الطوسي يجيب عليه قائلاً، لا، فإنا لماهية من حيث هي ماهية فلاط لا يمكن أن تكون شيئاً غير الماهية"[4].

ومن خلال ما سبق من التساؤلات من القونوي والرد من قبل الطوسي فإننا نجد أن السؤال بهذه الطريقة يثير عدة أمور وهي:

أ. لو كانت الماهية أموراً وجودية كما ينتهي بسؤال القونوي، لكانت مساوقة للواجب ووجوب الوجود الذاتي، وكذلك صرافة الوحدة الذاتية، وهذه الصفات لا تجوز إلا للحق تعالى.

ب. ولأن الماهيات حتى تكون موجودة، فيجب أن تستمد الوجود من الواجب لا من ذاتها، ولأن القونوي يفترض اعتقاد الطوسي بأن الماهيات (واجبة) فإنه يقول إن هذا يتطلب خلوهاً من صفات الإمكان التي تخولها اكتساب الوجود من الواجب.

ت. ولو قلنا أن اتصافها بالوجود يرجع إلى وجودها مع الوجود الأول أو وجودها فيه كان ذلك تحصيل حاصل.

ث. وإن كان وجودها وجوداً مغايراً للأول لكان هناك وجودان قديمان وهذا باطل وذلك لأن التقدير في هذه المسألة أن الممكنات ليس لها إلا وجود تشترك فيه جميعاً.

المصادر والمراجع

(1) سالم مرشان، الجانب الإلهي عند ابن سينا، دار قتيبة للطباعة، بيروت – دمشق، 1992م، ص62.
(2) المراسلات: بين صدر الدين القونوي ونصير الدين الطوسي ، تحقيق وملخص ألماني مفسر: كودرون شوبرت، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1995، ص103.
(3) المرجع السابق، ص104.
(4) المرجع السابق، ص105.

1. الأمدي: أبكار الأفكار، تحقيق: د. أمد المهدي، مطبعة دار الكتاب والوثائق، القاهرة، 2002 .
2. تلخيص المحصل للطوسي، مطبوع مع محصل الرازي، القاهرة، الطبعة الحسينية، 1323 هـ.
3. الحلي: الأسرار الخفية في العلوم العقلية، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قسم إحياء التراث الإسلامي، بدون تاريخ.
4. د. عباس محمد حسين سليمان، دراسات في الفلسفة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002.
5. سالم مرشان، الجانب الإلهي عند ابن سينا، دار قتيبة للطباعة، بيروت – دمشق، 1992م.
6. الطوسي : شرح كتاب الإشارات والتنبيهات، تحقيق: سليمان دينا، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971م.
7. الطوسي : تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، دار الأضواء، الطبقة الثانية، بيروت – لبنان، 1985.
8. الطوسي : فصول العقائد، مراجعة: شاكر العراف وحميد العرف وحميد الخالص، مطبعة المعارف، بغداد، 1960.
9. الطوسي : مصارع المصارع، حققه وقدم له د. فيصل بدير عون، دار الثقافة للنشر والطبع، القاهرة، بدون تاريخ .
10. المراسلات: بين صدر الدين القونوي ونصير الدين الطوسي ، تحقيق وملخص ألماني مفسر: كودرون شوبرت، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1995.
11. النراقي: في الوجود والماهية، تحقيق: حسن مجيد العبيدي، منشورات بين الحكمة، بغداد، 2007.